

تباين الفرص و القيود بين الحركات الاحتجاجية و المجتمع المدني و أثرها على العمليات السياسية في المملكة المغربية

Varied opportunities and restrictions between protest movements and civil society and their impact on political processes in the Kingdom of Morocco

د. عبد المالك خطاب

جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة

abdelmalekh@yahoo.fr

د. فتحي حاجي

جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

fethi2015hadji@hotmail.com

الملخص

تتضمن هذه الدراسة فرص و قيود التحولات السياسية التي عرفتها المملكة المغربية، وتأخذ هذه الدراسة متغيرين كانا لهما تأثير في عملية التحول و قيود عديدة فرملة هذا التحول ، و هذا من خلال محورين أساسيين أولهما ما تعلق بالاحتجاجات الشعبية التي عرفتها المملكة المغربية والتي كانت تهدف إلى التغيير لامتنصاع الحراك الشعبي و غضبه .و بالتالي كان أثرها يحمل عديد فرص التغيير إلى الأحسن لتلبية المطالب ، أما المحور الثاني من الدراسة فتضمن دور المجتمع المدني بمختلف مؤسساته و هيكله في المساهمة في التحول نحو الديمقراطية و تحقيق المطلوب منه .إلا أن هذين المتغيرين سواء الحراك الشعبي المغربي أو المجتمع المدني المغربي ، رغم الجهود في خلق عديد الفرص إلا أن جملة من القيود كانت تفرمل نجاح التحول المطلوب .و عليه تباينت هذه الفرص و القيود مما خلق عمليات سياسية من وقت إلى آخر فاشلة لم ترقى إلى التحول المطلوب.

Abstract

This study includes the opportunities and constraints of the political transformations that the Kingdom of Morocco has known , this study focuses on two variables that have had an impact on the transformation process and many restrictions that have hindered this change. This is through two main axes, the first is what is related to the popular protests that the Kingdom of Morocco witnessed which was pushing for change to absorb the popular movement and its anger, and therefore its effect created many opportunities for change, towards better to meet the demands. The second axis of the study guarantees the role of civil society in its various institutions and structures in contributing to the transition toward democracy and achieving what is required of it, however these two variables : the Moroccan popular movement or the Moroccan civil society. Despite the efforts that create many opportunities, but a lot of restrictions were used to impede success of the required transformations, so these opportunities and restrictions varied, creating failed political processes from time to time that were not able to achieve the required transformation.

يحظى موضوع التحول الديمقراطي و السياسي و ما يحدثه من عمليات ساسية باهتمام الدارسين والمنظرين ، حيث تخصص مساحات كبيرة في المنشورات لهذا الموضوع ، و أصبح اليوم يعد من الموضوعات الساخنة ويدرّس هذا الموضوع في كافة حقول المعرفة من أهمها النظم السياسية و علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية ، لأنه موضوع له ارتباط بكافة الفروع من سياسة و اجتماع و اقتصاد، كل هذه الفروع تشكل سياق لمجمل التحولات التي تحظى باهتمام بالغ من قبل اصحاب التخصص من الدارسين و الممارسين من أصحاب القرارات. و من بين هذه الفروع المؤثرة في العمليات السياسية ما يقوم به المجتمع من حراك و احتجاجات للمطالبة بالحقوق ، و ما يقوم به ايضا المجتمع المدني من نشاط و للمطالبة بالتغيير و تجسد الانتقال الفعلي الى الديمقراطية بفعل مؤسساته و هياكله ، و عليه تتضمن هذه الدراسة هذين المتغيرين المؤثرين على العمليات السياسية بتخصيص على المملكة المغربية.

طرح المشكلة

كيف أثرت الاحتجاجات الشعبية و المجتمع المدني على التحولات السياسية في المملكة المغربية ؟
و للإجابة على هذه المشكلة تم تقسم الدراسة كالتالي:

المحور الاول : الحركات الشعبية الاحتجاجية و اثرها على التحول السياسي في المملكة المغربية

المحور الثاني: دور المجتمع المدني في عملية التحول السياسي في المملكة المغربية .

المحور الاول : الحركات الشعبية الاحتجاجية و اثرها على التحول السياسي في المملكة المغربية.

يقوم الشارع المغربي منذ بداية التسعينات حركات احتجاجية ، تعود دوافعها في الغالب لأسباب داخلية تتعلق بقضايا السياسة العامة و طبيعة الاوضاع داخل المجتمع المغربي ،، ويوضح الحدث الاجتماعي ان هناك انتقال قد حدث في علاقة المحكوم بالسلطة السياسية وذلك باعتماد السلوك الاحتجاجي المعلن امام مراقبة السلطة السياسية .¹ ومن بين ابرز الدوافع ضعف التنمية المحلية و عدم قدرة النظام على تحديد الأطر التنموية الضامنة للمستحقات الاجتماعية مثل ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من فئة الشباب التي في تزايد مستمر ، تفضي البيروقراطية و المحسوبية و سخط المواطن المغربي بارتفاع هذه الظاهرة ، بالإضافة الى قضايا الخدمات المختلفة و الضرورية خاصة الشأن الصحي و المطالبة بتحسين هذا المرفق الهام . كل هذه الأسباب و أخرى الا أنها عرفت اختلافا و تباينا من فترة زمنية الى أخرى فما شهدته الحركات الاحتجاجية في التسعينات غير الحركات الاحتجاجية الأخيرة و إن كانت في نفس السياقات و الميادين الا إن الطريقة تختلف من زمن الى آخر حسب وعي الطبقة الوسطى و زيادتها .

نحول مضمون المطالب الاحتجاجية منذ التسعينيات الى جانب سلمي معبر عن المطالب و ذلك بفعل الخطاب السياسي العالمي الذي أصبح يرتبط الديمقراطية و حقوق الإنسان و بالتالي فالأشكال الجديدة للاحتجاجات مثل الاعتصام و المظاهرة في المجال العام ، وحركة العاطلين و حركة السكان والحركات الخاصة بالعمال الأجراء و الموظفين. كلها مظاهر تعكس تكسير سياسة التطويق التي أحكمتها السلطة على المجتمع ، وهذا تجانسا مع تفاعلات داخلية و خارجية .²

في هذا إطار تشكل المؤسسات الاجتماعية ، الأسرة ، العشيرة ، القبيلة ، و المدينة تقوم بوظائفها وترتبط بالعديد من الروابط ، في التوجه في مطالب موحدة لكن التوجه القبلي و اختلافه يبقى سلبية في البناء القبلي في المجتمع المغربي فكثيرا ما تختلف التوجهات القبلية و بالتالي الاختلاف و ضعف في التأثير .³ و في هذا الجانب يرى " بول باسكون" المجتمع المغربي و البنيات المتحكمة فيه من خلال الترتيبات الاجتماعية وهو يستخدم مصطلح الترتيبات بدل الطبقات بالمفهوم الماركسي ، فالترتيبات عنده تعني ما تحيل عليه الجيولوجيا و هو لايرفض المقاربة الماركسية بل لاعتبرها حلا للمشكلات الطبقة والاثنية و عامل الاتفاق بينهم ، فهو يرى الصراع لازم و مستمر داخل هذا المجتمع المركب و مكوناته المختلفة، و هو ما يجعل العلاقات بداخله معقدة و متشابكة ومنه أمر فهم طبيعة خصوصية المجتمع مسألة صعبة.⁴ ومنه شهد الصعيد الاجتماعي تقدما اكبر على مستوى تحول علاقات التمثيل و تعبيراتها المؤسسية ، كان المجتمع التقليدي مجتمعا عصبيا و القبيلة فيه رأس تلك العصبية ، وكان من المنطق إن تسيطر فيه منطق العلاقات المحلية و المناطقية و تنسج مؤسساتها في سياق مجتمع لم يكن قد حقق انصهارا و تجانسا اجتماعيا ووطنيا بالقدر الكافي خاصة فترة الستينات و السبعينيات .⁵

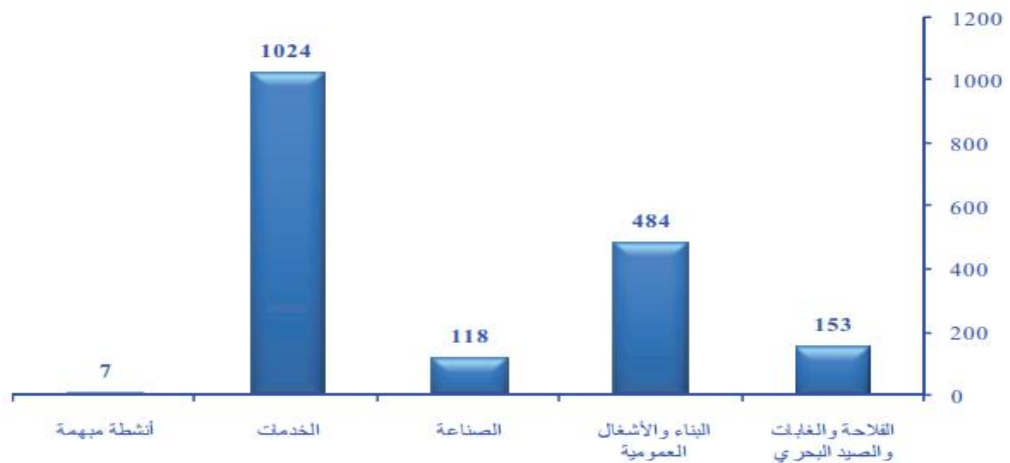
بعد مطلع التسعينيات حيث شهدت المملكة المغربية العديد من الاحتجاجات بداية بما حدث قبل تعديل دستور 1992 ، خرج عشرات الطلبة و العمال و العاطلين عن العمل بمختلف مدن المملكة كانت بدايتها بفاس ، خرجوا احتجاجا على التهميش و الإقصاء مطالبين بالعدالة الاجتماعية ولم تنسم بطابع السلمي حملت طابع العنف و التخريب و تدخل الجهات الأمنية المختلفة هذه الأحداث أعدت القضايا الاجتماعية الى الواجهة التي كانت مغيبة مما جعل الحسن الثاني يعلن عن تأسيس المجلس الوطني للشباب و المستقبل و اعتبار التشغيل أولوية وطنية . ومنه النظر في تعديلات و إصلاحات تعالج المواقف الاجتماعية المطروحة لتتوج فيما بعد بإصلاحات دستورية تضمنها دستور 1992. و في حركة أخرى عرفة سنة 1993 في العديد من المدن عشية الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية ، تلتها العديد من الترددات و الانتفاضات لكنها حملت طابع سلمي متدخل في العديد من القضايا قبل تعديل دستور 1996 ولم يتوقف المسار الاحتجاجي عند هذا الحد بل واصلت الحراك الاجتماعي النهوض في أي قضية تمس الشأن العام و تضره مثل ما نتج عن انتخابات 1997 احتجاجا على تزوير الانتخابات ، وأيضا تظاهر عمال المناجم بحجة سلب حقوقهم و إقصائهم .⁶ تليها احتجاجات سنة 2000 قام بها الأمازيغ حملت احتجاجات ذات طابع اجتماعي اقتصادي و ديني و قبلي بحجة التمييز و الفصل .⁷ بالإضافة إلى العديد من الوقفات في العديد من فترات الزمن تلت هذه التدخلات الاجتماعية التي هي عبارة عن كمجموعة ردود افعال جماعية تحمل طابع التنظيم او الطابع الفوضوي كما تحمل الطابع السلمي و أيضا طابع العنف و التخريب.⁸

كما ينبغي الإشارة إلى دور للعنصر النسائي في البعد الاحتجاجي في مشاركتها السياسية حيث تطور مسارها في بعده الاجتماعي السياسي و الإيديولوجي ، وارتبط مسار الحركة النسائية بنضالها من اجل تحقيق المساواة في الحقوق العامة بين الجنسين ، و التمييز ضد المرأة . و تطور هذا العمل النسائي منذ التسعينات حيث قطعت الحركة النسائية مشاور عديدة و احتلت مكانة من خلال التعديلات الدستورية و كافة الإصلاحات بداية من تعديل دستور 1992 الى غاية التعديل الأخير 2011 . أعطيا للمرأة مكانة على اجتماعية و سياسية ، وهذا المسار للحركة النسائية انعكس مشاركتها الاحتجاجية ومن مظاهر هذا التأثير تغيير استراتيجيتها في تدبير ملف المرأة في الأوساط الاجتماعية و السياسية واستراتيجيتها النضالية العامة. فالحركة النسائية بنشاطها و

إسهاماتها دخلت حيز الاهتمام في أجندة الفاعلين خاصة مع تطور حقوق الإنسان و ما أعيب على المملكة المغربية في قضايا حقوق الإنسان أعطت المملكة جانبا لكافة هذه الاختلالات في إصلاحاتها الدستورية بما فيها قضايا المرأة المغربية في جميع مناحي الحياة.⁹ رغم هذا الطرح و الإسهامات و الجانب القانوني المهتم بقضايا المرأة المغربية إلا ان الجانب الفعلي التطبيقي الواقعي بقيا غير مفعّل بشكل يلي الصيغة الدستورية و بقت المرأة تعاني من العديد من النقائص لا تلي حاجياتها ومنه رفع صوت احتجاجها دون الاكتراث لحقوقها لان الصيغة القانونية لبت ذلك دون تطبيق.

إضافة إلى سلسلة الاحتجاجات الشعبية سألقة الذكر عبر العديد من فترات الزمن نذكر أهمها وأبرزها الانتفاضات الشعبية سنة 2011 و التي عرفت بحركة 20 فبراير . شهدت المنطقة العربية حراك شعبي لافت في بداية سنة 2011 و إطاحتها بالأنظمة القائمة خاصة تونس ومصر انعكس هذا الوضع الإقليمي على المملكة المغربية لتبدأ مجموعة شبابية و تيارات فكرية وسياسية على شبكات التواصل الاجتماعي و في الأماكن العمومية للتزج لضرورة التحضير للقيام بحركة احتجاجية حدد لها يوم 20 فبراير ، لتظهر وثيقة تحت عنوان "من اجل الكرامة الانتفاضة هي الحل" لتليها العديد من المواثيق مثل "حرية و ديمقراطية الان" ، "الشعب يريد إسقاط النظام" وبهذا شهدت الحركة جموع موضحنا شعرات الفساد و الاستبداد مواجهة أجهزة الأمن في مسيرتها ، في نهضة شعبية محضة بعيدة عن مؤسسات المجتمع المدني المختلفة ماعدا الأحزاب المناهضة للنظام لأنها في صالحها . كانت الاحتجاجات وضحت قدرتها على تنظيم المسيرة و جلب الحشود في الوقت المحدد ومواجهة الأمن بشعرات ضد النظام . لتظهر مؤشرات بداية مرحلة جديدة لعلاقة جديدة بين المجتمع والدولة . لتصل فكرة دور المجتمع كفاعل و مؤثر في صنع القرار و رسم السياسة العامة داخل الدولة . كما يقول " هابرماس " : اذا كان كل ذلك فان تراجع الحركة الاحتجاجية اليوم و امام عودة نظام الحكم الى نهج سياسات لا شعبية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و محاولته لالتفاف على الإصلاحات السياسية و الدستورية.¹⁰ يوضح " هابرماس " في مقولته على ان الحركات الاحتجاجية حدث فيها خلل ولم تصل إلى مبتغاها و مطالبها التي رفعتها حيث اختزل النظام هذه الاحتجاجات في تعديلات دستورية وسياسية لم تلي المطالب المرفوعة وهذا دليل على قيام الشعب و المطالبة مرة اخرى لما لم يحقق وهذا ما تشهده هذه الأيام من احتجاجات ذات مجال واسع في عديد مدن المملكة .¹¹

الشكل 01: تمثيل بياني لتوزيع مناصب الشغل حسب المناصب المستحدثة



المصدر: المملكة المغربية المندوبية السامية للتخطيط.

يوضح الرسم البياني الاختلال في توزيع مناصب العمل على مختلف القطاعات بشكل غير عادي من ما يحدث خلل في التوظيف و تفاقم البطالة أكثر .

الشكل 02: تمثيل بياني توضيحي لتطور معدلات الفقر و تفاقمها



المصدر: المملكة المغربية المندوبية السامية للتخطيط.

المحور الثاني: دور المجتمع المدني في عملية التحول السياسي في المملكة المغربية

كانت للتحولات الديمقراطية التي شهدتها المملكة المغربية مع مطلع التسعينيات مساهمة في العديد من الجمعيات الفاعلة في جميع المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، و ما جعلها تتزايد الأوضاع التي كانت سائدة و بدأت في تزايد مستمر منذ تعديل دستور 1992 الى يومنا هذا و هي في تكاثر محاولة منها للاستجابة الاجتماعية و التعبير عنها و غلق الفراغ الذي تركته الدولة في نظرهم فحسب إحصائيات 2007 مصدر الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بحوالي 30000 ووصل مع سنة 2012 الى 44771 جمعية حسب وزارة التخطيط المغربية و هي موزعة على ، النقابات المهنية المختلفة ، الجمعيات بشق فروعها من جمعيات حقوق الإنسان ، الجمعيات الجهوية ، الجمعيات النسائية ، جمعيات الثقافة الأمازيغية ، الجمعيات الاجتماعية و التطوعية ، بالإضافة الى الحركات الاجتماعية مثل حركة 20 فبراير¹².

يقوم المجتمع المدني المغربي على أسلوبين في المشاركة في عملية اتخاذ القرار ، أسلوب أول يتمثل في ضغط مباشر للجمعيات من اجل الدفاع عن مطالب معينة ، اما الثاني يتمثل في مبادرة من السلطة بالجوء إلى استشارات تشمل المجتمع المدني من اجل اتخاذ قرار معين بإشراك كافة الأطراف .

من خلال دراسة الإصلاحات الدستورية التي مرت بها المملكة المغربية مع مطلع التسعينيات من دستور 1992 الى غاية التعديل الأخير سنة 2011 ، نلاحظ دور محور للمجتمع المدني في العملية السياسية في مسار الإصلاح . بداية بتعديل دستور 1992 فمن ابرز معالم النظام السياسي المغربي بصفة عامة الأزمة في العلاقة بين الحكومة و المعارضة في البرلمان خاصة الفترة الممتدة من 1984 الى غاية 1991 . ومع ازدياد هذا الخلاف توجه الأحزاب إلى ضرورة الإصلاح الدستوري و التوجه الجديد

بهدف فض النزاع و العمل بشكل منسق بين مختلف الأحزاب . ليتم الإعلان عن الكتلة الديمقراطية و صياغة ميثاق لها ماي 1992 مشكلة من خمسة أحزاب. ومن أهم ما جاء به الميثاق الدعوة الى إقرار إصلاح دستوري يدعم ترسيخ دولة المؤسسات و تعزيز سلطة القانون وديمقراطية وتحديث اجهزة الدولة و صياغة حقوق الإنسان . وتقدمة أحزاب الكتلة الديمقراطية الخمس بتلك الوثيقة الى الملك جوان 1992 . لي طرح الملك تعديل الدستور أوت 1992 باستفتاء في سبتمبر.¹³ كان لأحزاب الكتلة الديمقراطية دورا هاما في تحول المسار و صياغة ميثاق موجه الى الملك مباشرة بمقتضاه اقر الملك توجهات المجتمع المدني نحو التغيير .

و في توجه آخر عبرة الأحزاب و كافة شرائح المجتمع المدني على ان التعديلات لدستور 1992 لم تستجب لكافة المطالب التي تضمنتها الوثيقة المقدمة من الكتلة الديمقراطية . هذه الاوضاع انعكس بالسلب على المجتمع المغربي. وفي هذا السياق تزايدت الضغوط الى الزامية التعجيل بإصلاحات سياسية مطالبين الملك الحسن الثاني من خلال مذكراتهم الى الحلول السياسية و رفع شعار إعادة بناء الدولة في ظل هذه الاوضاع عمد الملك إلى تحريك الحياة السياسية و فتح الحوار مع المعارضة كطريقة للإصلاح. بعد سلسلات التواصل بين الحكومة و مختلف الاحزاب عرض الملك دستور 1996 باستفتاء سبتمبر 1996 بنسبة وصلة الى 99% بالموافقة.¹⁴ بهذا كان للمذكرات التي قدمت من طرف المجتمع المدني متضمنة كافة المطالب و الضغوط على ضرورة الإصلاح دور فاعل و محوري في تعديل دستور 1996.

أما التعديل الأخير لدستور 2011 كان للمجتمع المدني عن طريق أحزاب المعارضة والجمعيات المناهضة للنظام المغربي فعالية في تحريك الشارع و تنظيمه للقيام بمظاهرات منظمة مطالبين بتغيير النظام و رفع شعارات إعادة بناء الدولة من خلال حركة 20 فبراير ، هذا ما كان من ابرز الدوافع التي أدت الى تعديلات دستور 2011. ومنه نستنتج ان المعارضة السياسية في النظام المغربي شهدت تطورا ملحوظ مقارنة بفترة الستينات لم تكن ملحة وراهنة بقدر ما هي عليه اليوم لكن مع مطلع التسعينيات الى غاية تعديل دستور 2011 كان لها الدور في تشكيلة النظام و في صياغة القوانين و في تحريك الرأي العام¹⁵

كما يشكل المجتمع المدني المغربي دور في مراقبة السلطة و مدى احترامها للقوانين مثل هيئات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات¹⁶ بالإضافة إلى الدور الداخلي إلا أن هناك سياق دولي تتحرك فيه مثل جمعية المغرب للشفافية و هي فرع محلي لمنظمة الشفافية الدولية ، ودورها في محاربة الفساد مثل قضايا الرشوة . و أيضا فرع لمنظمة العفو الدولية في المغرب ، الى جانب الجمعيات الحقوقية المغربية من اجل إشاعة حقوق الإنسان و تكريسها وقد حاضت هذه الجمعيات بدعم من مختلف مكونات المجتمع المدني.¹⁷

ومن ملامح المجتمع المدني المغربي رغم هذا الدور الفاعل له في النظام المغربي الا انه توجد العديد من التناقضات و الاختلالات فبقدر التعددية في الأحزاب و النقابات والجمعيات ،¹⁸ الا انه يعجب للشباب الشديد في المواقف والآراء و التقارب الشديد في الممارسات و أنماط السلوك و رغم حديث هذه المؤسسات عن التلاحم و الارتباط و التلاحم لا ان نجد الانشقاق و التنافر داخل الحزب الواحد.¹⁹ بالإضافة الى هذه الاختلالات من جهة أخرى يمارس النظام السياسي المغربي مجموعة من الأساليب بغية اختزال عمل المجتمع المدني و اختزاله.²⁰ وذلك من خلال الاحتواء مع مطلع التسعينيات تغيرت استراتيجية

الدولة اتجه المجتمع المدني بعد ان عجزت سياسات التي كانت منتهجة في الستينيات والثمانينيات من خلال أسلوب المواجهة و المنافسة ، لذلك انتهجت أسلوب الاحتواء و توظيف مؤسساتها وموقعها في الدولة ، هكذا كان الحديث عن إشراكه في إعداد البرامج الحكومية و توسيع حضوره في الأنشطة الرسمية .²¹ فالوعد المتكرر من قبل السلطة بتخفيف سيطرة الحكومة على حرية التعبير غير جدية بقيت الرقابة ممارسة ، رغم الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني في إشراكه لكن الجانب الأهم ما هي فاعليته في المشاركة فالوجود الظاهر و العلني على ان المجتمع المدني له مشاركات و فعالية لكن الباطن عرقلة عمل الحركات الاجتماعية فهناك حدود مرسومة لا يسمح بتجاوزها .

و قاد هذا الدور القوي للدولة طول السنوات الأخيرة إتباع استراتيجيات لاحتواء مؤسسات المجتمع المدني من خلال :
حث و تشجيع مباشر لبعض النخب من اجل خلق جمعيات جديدة موالية للنظام. تشجيع غير مباشر لبروز ممارسات جديدة في الحركة الجمعوية التي اصبحت وسيلة جيدة من اجل الولوج الى السلطة السياسية مما يشجع فقدان الثقة في الاحزاب السياسية ، عن طريق تمييز مؤسسات المجتمع المدني عن بعضها في صراع الاولوية و الدور الفاعل.²²

استنتاجات

ومنه فان أشكال الاحتجاجات بالملكة المغربية و خصائصها و مطالبها في ظل السياق المحلي والإقليمي دائمة التحول ، وذلك بتميز كل جيل احتجاجي بخصائصه ومميزاته ، و النقص المستتج عدم التواصل بين الأجيال في طبيعة الاحتجاجات ، لان كل جيل يعبر عن مطالب نفسها لم توجد لها حلول سابقة ، صحيح الاحتجاج له القرعة على الضبط ورفع المطالب على طاولة الحوار لكن الجانب السلبي في عدم فاعلية و مراعاة هذه المطالب بجدية من جهة و ضعف في التواصل بين الاجيال في طبيعة المطالب وكيف لم تجسد. اما دور المجتمع المدني المغربي كان له دور فاعل في العديد من فترات الزمن من خلال مجمل الاصلاحات السياسية و الدستورية التي عرفتها المملكة المغربية الا انه تواجهه العديد من القيود منها ما يرتبط بتشكيلته في حد ذاتها من صراعات و خلافات داخلية ومنها ما يتعلق بالممارسات المختلفة التي يقوم بها النظام السياسي لاحتواء دورها و تأثيرها .²³ فالمجتمع المدني مثل فرص للانتقال الديمقراطي والاصلاح لكن بفعل بنيته و طريقة عمله و الضغوط الممارسة عليه تجهله ليوصل في عملية الاصلاح و يبقى مهتم بمشاكله الداخلية مما يشكل قيود تعرقل عملية التحول الديمقراطي و في هذا الاطار و بفعل ما يعرقل و يقيد الحراك الشعبي و المجتمع المدني اثر على العمليات السياسية بالسلب و جعلها تحولات مقيدة لم تجسد النتيجة المطلوبة.

الهوامش

- ¹ ربيع وهبة ، و اخرون ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، يناير 2011) ص.122.
- ² المرجع نفسه ، ص. 123.
- ³ المكان نفسه
- ⁴ هند عروب ، مقارنة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي (المغرب : دار الامان ، 2007) ، ص. 314.
- ⁵ عبد الاله بلقزيز ، السلطة و المعارضة لمجال السياسي العربي المعاصر حالة المغرب (الدار البيضاء المغرب : المركز الثقافي العربي ، ط. 1 ، 2007) ص. 110.
- ⁶ عبد الرحيم العطري ، الحركة الاحتجاجية بالمغرب (الرباط المغرب : دفاتر وجهة نظر ، 2008) ص ص. 113-114 .
- ⁷ عمرو الشوبكي ، " الاحتجاجات في الوطن العربي " ، المستقبل العربي ، ع. 384 (فيفري 2011) ص ص. 101-115.
- ⁸ إيمان محمد حسين عيد الله ، الشباب و الحركات الاجتماعية و السياسية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2012) ص.10.
- ⁹ كولفريي محمد ، " المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب : الدلالة الاتفاقية و الاحتجاج " ، العربية للعلوم السياسية، ع. 37 (جانفي 2013) ص ص. 122-136.
- ¹⁰ توفيق عبد الصادق ، حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب ، المستقبل العربي ، ع. 40 (جانفي 2015) ص ص. 70-77.
- ¹¹ الحبيب استاتي زين الدين ، من الاحتجاج على التسلط الى سلطة الاحتجاج حالة المغرب ، المستقبل العربي ، ع. 54 (جوان 2015) ص ص. 50-64.
- ¹² موزاي بلال ، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية ، الباحث للدراسات الأكاديمية، ع. 2 (جوان 2014) ص ص. 166-189.
- ¹³ عبد الاله شطي ، اسالة حول فرضية الانتقال الديمقراطي في المغرب (المغرب : المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية) ص.7.
- ¹⁴ محمد الغالي ، الهندسة الاقتراعية عبر التجارب الدستورية المغربية ، دفاتر السياسة المقارنة (مراكش : جامعة مراكش ، 2011) ص. 26.
- ¹⁵ عبد الاله بلقزيز ، مرجع سابق ، ص. 113.
- ¹⁶ المكان نفسه .
- ¹⁷ عروب ، مرجع سابق ، ص. 169.
- ¹⁸ عبد الجليل مفتاح ، دور المجتمع المدني في تنمية الديمقراطية في بلدان المغرب العربي ، المفكر ، ع. 5 ، ص ص. 10-17.
- ¹⁹ سعيد بنسعيد الملوي ، الوطنية و التحديث في المغرب (بيروت لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 (مارس 1997). ص. 17 .
- ²⁰ Hammoudi Abdellah , *Maitre et diseiple genèse of fondement d anthropologie politique* (ed toubkal,2001) , p. 43.
- ²¹ شطي ، مرجع سابق ، ص. 179.
- ²² عروب ، مرجع سابق ، ص. 177.
- ²³ المصطفى صولبح ، نقد التجربة المغربية في طي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان (باريس : المؤسسة العربية الأوروبية للنشر ، ط. 1 ، 2005) ص. 16.